

Distr.
GENERAL

S/1997/814
21 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية الكونغو

أولا - مقدمة

١ - في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٧، أصدر رئيس مجلس الأمن، باسم أعضاء المجلس، بيانا (S/PRST/1997/43) أعرب فيه عن بالغ القلق إزاء الحالة في جمهورية الكونغو في أعقاب اندلاع القتال بين الفصائل في عاصمتها، برازافيل، في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧. كما أعرب المجلس عن قلقه بصفة خاصة إزاء محنة المدنيين الذين أُحدق بهم القتال مما أدى إلى وقوع خسائر كبيرة في الأرواح وتشرد واسع النطاق للسكان واتساع نطاق الظروف الإنسانية القاسية في برازافيل.

٢ - وأشار البيان إلى رسالتي المؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1997/483)، التي استرعت بها الاهتمام إلى طلب رئيس غابون نشر قوة دولية مناسبة في برازافيل، وإلى الرسالتين المتعلقتين بالمسألة الموجهتين إليّ من رئيس جمهورية الكونغو ومن الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية (S/1997/495)، المرفقان الأول والثاني).

٣ - وحدد مجلس الأمن ثلاثة شروط لإنشاء هذه القوة: (أ) الالتزام بوقف متفق عليه لإطلاق النار؛ (ب) الموافقة على السيطرة الدولية على مطار برازافيل؛ (ج) التزام الطرفين بالتوصل عن طريق التفاوض إلى تسوية تشمل جميع النواحي السياسية والعسكرية للأزمة. وكان من رأي المجلس أن تلك الشروط لم تتحقق بعد، رغم حدوث بعض التطورات السياسية الإيجابية، وطلب إلى الطرفين تحقيقها دون تأخير. وفي الوقت ذاته، أصدرت تعليماتي إلى الأمانة العامة كي تستمر في اتصالاتها الوثيقة مع المساهمين المحتملين بقوات في قوة لحفظ السلام يتم نشرها في برازافيل في إطار الشروط الملائمة.

٤ - ومنذ صدور بيان مجلس الأمن، حدث تدهور حاد وتحول جذري في الحالة في جمهورية الكونغو وعاصمتها برازافيل، وبالرغم من جهود الوساطة الكبيرة التي اضطلعت بها اللجنة الدولية للوساطة برئاسة الرئيس عمر بونغو رئيس جمهورية غابون ومساعدة السيد محمد سحنون الممثل الخاص للأمم المتحدة/منظمة الوحدة الأفريقية لمنطقة البحيرات الكبرى. وقد أدت التطورات التي وقعت مؤخرا ونتائجها الظاهرة إلى الاضطرار إلى تغيير الافتراضات التي بُني عليها التخطيط العسكري للأمم المتحدة تغييرا تاما.

٥ - وعليه أرجو أن أوجه انتباه مجلس الأمن بصفة عاجلة إلى آخر تطورات الحالة في جمهورية الكونغو، وكذلك إلى اقتراحاتي التي تهدف إلى تخفيف حدة الأزمة الإنسانية الناجمة عن النزاع، لكي يتسنى تقديم المساعدة حسب الاقتضاء في اتخاذ ترتيبات انتقالية تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة، والنظر في الدور الذي يمكن أن تقوم به منظومة الأمم المتحدة في تعبئة الموارد من أجل الاضطلاع ببرنامح منسق للتعمير والإصلاح.

ثانيا - الحالة في جمهورية الكونغو

٦ - تميّز الصراع في برازافيل بانتشار العنف والفوضى على نطاق واسع، فضلا عن حدوث معاناة هائلة للسكان، على النحو الموصوف بمزيد من التفصيل في الفرع الخامس أدناه. ويبدو الآن، بعد التصعيد الحاد في القتال الذي حدث في الأيام الأخيرة، أن قوات أحد طرفي النزاع، وهو الجنرال دينيس ساسو نغويسو، قد كسرت حالة الجمود التي سادت منذ بداية الأزمة وتمكنت من السيطرة الفعلية على العاصمة.

مسار النزاع المسلح

٧ - اندلع القتال في برازافيل في حزيران/يونيه ١٩٩٧ عندما حدث صدام بين القوات المسلحة لحكومة الرئيس باسكال ليسوبا، تدعمها الميليشيا التابعة له، وميليشيا الجنرال ساسو نغويسو، وهو رئيس سابق للدولة. وبعد فترة هدوء استمرت بضعة أسابيع وجاءت نتيجة توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في منتصف تموز/يوليه، استؤنف القتال في آب/أغسطس وتساعد نتيجة لاستخدام طائرات هليكوبتر هجومية يقودها على ما يبدو مرتزقة أجنبي يدفع أجورهم الرئيس ليسوبا. ويبدو أن كلا الجانبين كانت تتوفر له إمكانية مطلقة للحصول على الأسلحة والذخائر، حيث كان يجري تمويل المشتريات من الأسلحة في أغلب الأحوال من عائدات النفط.

٨ - وخلال الأيام القليلة الماضية، استولى الجنرال ساسو نغويسو على القصر الرئاسي وسيطر بصورة جزئية على الأقل على المطار، ويبدو أنه سيطر على مدينة برازافيل بأسرها من خلال معارك حامية وواسعة النطاق للغاية. وامتد القتال ليشمل الجزء من المدينة الذي كان يخضع في السابق لسيطرة عمدة برازافيل السابق، السيد برنارد كوليلاس، الذي ظل محايدا في المرحلة المبكرة من الصراع، ولكن عيّنهُ الرئيس ليسوبا رئيسا للوزراء في أيلول/سبتمبر.

٩ - وإزاء التصاعد المفاجيء في القتال اضطر الآلاف من سكان برازافيل إلى مغادرة المدينة. وهجر السكان معظم نواحي العاصمة بالفعل منذ حزيران/يونيه، عندما أقامت القوات المتنازعة خطوط مواجهة قسمت الحي التجاري والسكني إلى شطرين. وقد أدى الاستخدام العشوائي وغير المدرب على ما يبدو للأسلحة الثقيلة، وكذلك القصف الجوي الذي قامت به طائرات الهليكوبتر الهجومية خلال شهر أيلول/سبتمبر، إلى زيادة الدمار في المدينة. ولا يُعرف عدد القتلى، الذي يُقدر قبل آخر مرحلة من القتال وأُعلنها بـ ٤ ٠٠٠ شخص. وتفيد التقارير، بما في ذلك الرسالة المؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ الموجهة إلى رئيس

مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو (S/1997/791)، أن طائرتين عسكريتين مجهولتي الهوية حلقتا فوق برازافيل وأسقطتا قنابل، مما أدى إلى مقتل ٢٠ شخصا على الأقل.

١٠ - ولم يقتصر القتال على برازافيل، وفي حين تفيد التقارير أنه شمل استخدام قوات أجنبية، بما في ذلك مرتزقة. وفي آب/أغسطس، توافرت تقارير تضيد بوقوع مصادمات في إمبوندو وأويسو في شمال البلد. وتشير معلومات واردة من عدة مصادر إلى أن قوات أنغولية مجهزة بالدبابات دخلت جمهورية الكونغو واستولت على مدينتين جنوبيتين، هما دوليسي و لوديفا، بالقرب من جيب كابينا في أنغولا. كما شوهدت قوات تتكلم البرتغالية ودبابات في شوارع بوانت نوار وهما مركز النشاط الاقتصادي وقلب تجارة النفط الكونغولية، وقد سقطت منذ ذلك الوقت في أيدي قوات ساسو نغويسو.

التورط المزعوم لقوات أجنبية

١١ - مع ورود تقارير تفيد بتورط قوات أنغولية من كابينا، ازداد التركيز على أثر النزاع الكونغولي على المنطقة بأسرها. وذكر أن هناك عناصر تابعة للقوات المسلحة الزائيرية والرواندية السابقة، فضلا عن عناصر تابعة للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) ما برحت لبعض الوقت تعمل مع أحد جانبي النزاع، وكذلك عناصر من المرتزقة الأجانب. كما وقع عدد من الاشتباكات بينان المدفعية بين برازافيل وكينشاسا عبر نهر الكونغو. وذكر أنه استجابة لتلك الهجمات، أرسل مراقبون عسكريون تابعون لجمهورية الكونغو الديمقراطية من كينشاسا إلى برازافيل.

١٢ - وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، تلقى رئيس مجلس الأمن رسالتين من الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو (S/1997/790 و 791). وبعد أن أشار الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية في رسالته إلى ما سببته عمليات القصف المتكررة لكينشاسا من برازافيل من موت ودمار، طلب عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في مسألة "العدوان المتعمد" المرتكب ضد بلده.

١٣ - كما طلب الممثل الدائم لجمهورية الكونغو في رسالته الدعوة إلى عقد اجتماع عاجل للمجلس. واشتكى من وقوع عمل عدواني انطوى على دخول طابور مسلح بأسلحة ثقيلة تشمل دبابات، إلى الأراضي الكونغولية من كابينا في جمهورية أنغولا وأبلغ عن حدوث قصف لبرازافيل من الجو.

١٤ - بيد أنه في رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة إلى كل من الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/1997/802)، رفض الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة بشدة الاتهامات التي وجهها الممثل الدائم لجمهورية الكونغو. وذكرت الرسالة أن القوات المسلحة الأنغولية قامت في إطار ممارستها لحقها في الدفاع عن النفس، بتعقب جماعات مسلحة تعمل من جمهورية الكونغو. وفي أعقاب هذا الإجراء، عادت القوات الأنغولية على الفور إلى قاعدتها في كابينا.

١٥ - وفي بيان صدر عن مكتب رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وأحيل إلى رئيس مجلس الأمن في اليوم التالي (S/1997/803)، ذكرت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أنه "لا يوجد أي جنود من قوات جمهورية الكونغو الديمقراطية في إقليم جمهورية الكونغو (برازافيل) منذ عودة عدد من المراقبين الذين أوفدوا، بناءً على اتفاق مشترك، إلى الفصيلين المتحاربين".

ثالثاً - جهود الوساطة

١٦ - تصدرت جهود الوساطة لحل الأزمة لجنة الوساطة الدولية برئاسة الرئيس بونغو رئيس غابون. كما كان للسيد سحنون، الممثل الخاص للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية دور فعال في تلك الوساطة، بالتعاون الوثيق مع حكومات الدول الواقعة في تلك المنطقة وخارجها، القادرة على ممارسة النفوذ من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة. وكانت تتصدر جهود الوساطة في برازافيل ذاتها لجنة الوساطة الوطنية برئاسة السيد كوليلاس إلى أن عُيّن رئيساً للوزراء في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ حيث تلاه عمدة المدينة الذي كان قد سحب قواته من القتال.

١٧ - وفي ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وجّه الرئيس بونغو رسالة إلى "S/1997/483 (المرفق) طلب فيها إلى المجلس الإذن بالنشر السريع لقوة أفريقية مشتركة في برازافيل. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، وجهت رسالة إلى المجلس مقترحة فيها خيارات لإجراءات الأمم المتحدة (S/1997/484).

١٨ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/495 (المرفق الثاني)، كتب إليّ السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، لإبلاغي بالبيان الصادر عن الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها، الذي أعرب فيه الجهاز المركزي عن تأييده التام لطلب الرئيس بونغو إلى مجلس الأمن تشكيل القوة. وفي اليوم نفسه، أصدر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، في مؤتمرهم الذي عقدوه في لومي، إعلاناً يعرب عن الاستعداد للمشاركة في قوة سلام أفريقية مشتركة تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (S/1997/512 (المرفق).

١٩ - وبعد أن أبلغ السيد سحنون مجلس الأمن بتلك التطورات في ٣ تموز/يوليه، عاد إلى المنطقة ليوصل، بالتعاون الوثيق مع الرئيس بونغو والسيد كوليلاس، بذل قصارى الجهود من أجل الترتيب لوقف لإطلاق النار وكفالة تقيد الطرفين به. وفي ١٠ تموز/يوليه، سافر السيد سحنون مرة أخرى إلى برازافيل والتقى بجميع الأطراف لمناقشة وقف إطلاق النار ولتشجيعها على العودة إلى مائدة المفاوضات. وفي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه، وقّع الرئيس ليسواوا والجنرال ساسو نغويسو، بشيء من التحفظ، اتفاقاً لوقف إطلاق النار بدأ سريانه في منتصف الليل في ١٤ تموز/يوليه.

٢٠ - ثم استمرت المحادثات في ليرفيل تحت إشراف لجنة الوساطة الدولية واشتملت على أساس مشروع اتفاق قدمه الرئيس بونغو على العناصر التالية:

(أ) اتخاذ تدابير على سبيل الأولوية لترسيخ وقف إطلاق النار، بما في ذلك الوقف النهائي للقتال وحل الميليشيات وإنشاء لجنة عسكرية مشتركة وعناصر أخرى؛

(ب) موافقة كلا الطرفين على نشر قوة دولية لحفظ السلام تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، والالتزام بالتعاون معها دون تحفظات؛

(ج) إنشاء حكومة وحدة وطنية مسؤولة عن تنظيم انتخابات رئاسية تتسم بالحرية والشفافية والديمقراطية بإشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية؛

(د) اتخاذ تدابير محددة لترسيخ السلام والمصالحة والوحدة الوطنية.

٢١ - ورغم التوصل إلى اتفاق بشأن كثير من هذه العناصر، فقد ظل الطرفان منقسمين بشأن اختيار رئيس للوزراء يرأس حكومة الوحدة الوطنية، وبشأن توزيع السلطات بين رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية وبشأن طرائق الانتخابات التي ستجري في نهاية المطاف.

٢٢ - وفي أعقاب اجتماع عُقد في كنشاسا بين الرئيس كابيلا رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية والرئيس بيزمينغو رئيس رواندا والرئيس موسيفيني رئيس أوغندا بالإضافة إلى اجتماع لاحق بين الرئيسين ليسووبا وكابيلا، عرض الرئيس كابيلا في ١٨ آب/أغسطس التوسط لحل النزاع ولنشر قوة عازلة أفريقية مشتركة في جمهورية الكونغو. وقد رفض الطرف الذي يتزعمه ساسو نغويسو هذا العرض.

٢٣ - وفي ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٧، ناشدت منظمة الوحدة الأفريقية مجلس الأمن إيفاد قوة لحفظ السلام إلى جمهورية الكونغو، نظرا للحالة الخطيرة فيها بما يهدد السلام في المنطقة. وأعربت منظمة الوحدة الأفريقية عن بالغ قلقها إزاء استمرار انتهاك وقف إطلاق النار وناشدت الطرفين التقيد باتفاقات وقف إطلاق النار. كما أعربت المنظمة عن تأييدها لجهود الوساطة التي يقوم بها الرئيس بونغو.

رابعاً - الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة

التشاور مع مقدمي القوات المحتملين

٢٤ - كنت قد اقترحت في رسالتي المؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1997/484) خياراً يتمثل في قيام مجموعة من الدول الأعضاء بإنشاء قوة متعددة الجنسيات وبتحمل المسؤولية عن ترتيبات القيادة والمراقبة في القوة وعن تمويلها. وطرحت خياراً آخر هو نشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

٢٥ - وعملا بما قرره مجلس الأمن في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٧ من الإذن لي بالتشاور مع البلدان المحتمل إسهامها بقوات في القوة التي ستوفد إلى جمهورية الكونغو، رتبت إدارة عمليات حفظ السلام لعقد سلسلة من الاجتماعات مع البعثات الدائمة لما مجموعه ٤٥ بلدا من كافة المجموعات الإقليمية في حزيران/يونيه وتموز/يوليه وآب/أغسطس. وكان الغرض من الاجتماعات هو توضيح مفهوم العمليات التي تقوم الأمانة العامة بالتحضير لاحتمال نشرها في برازافيل ودعوة الحكومات المهتمة إلى تحديد الدعم الذي يمكنها تقديمه، إما إلى قوة متعددة الجنسيات أو إلى عملية لحفظ السلام من حيث القوات أو دعم السوقيات أو النقل الجوي أو التمويل. وسعت الأمانة العامة أيضا إلى تحديد بلد لديه القدرة والاستعداد لقيادة قوة متعددة الجنسيات. كما أُبلغت البلدان المحتمل إسهامها بقوات بالنتائج التي توصل إليها فريق الاستقصاء التقني الذي أوفد إلى ليبرفيل وبرازافيل (انظر الفقرات الواردة أدناه).

٢٦ - وجرى التخطيط للقوة استنادا إلى افتراض أن ولايتها، سواء أكانت قوة متعددة الجنسيات أم عملية لحفظ السلام، هي تأمين المطار وكفالة تشغيله كمنطقة محايدة؛ والمساعدة في الحفاظ على وقف إطلاق النار وترسيخه؛ وتهيئة الظروف المواتية لتوصيل المساعدة الإنسانية؛ وتيسير المصالحة السياسية المؤدية إلى تهيئة المناخ الذي يفضي إلى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع عن طريق الانتخابات. وكان مقررا للقوة أن تعمل وفق قواعد اشتباك صارمة.

٢٧ - وقد أعربت مجموعة من الحكومات، في مشاوراتها مع إدارة عمليات حفظ السلام، عن استعدادها المشاركة في قوة تأذن بها الأمم المتحدة، سواء عن طريق المساهمة بقوات برية أو تقديم دعم السوقيات أو النقل الجوي، وعرض بعضها تقديم وحدات خاصة. وكما أوضح معظم المساهمين المحتملين أنه ينبغي أن تكون القوة عبارة عن واحدة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لا قوة متعددة الجنسيات. ولم يبرز في هذا الشأن أي بلد لديه القدرة والاستعداد لكفالة توفير قدرة القيادة والمراقبة والاتصالات، أو قدرة الانتشار السريع، أو القدرة على تدبير التمويل اللازم لتولي قيادة قوة متعددة الجنسيات.

إرسال فريق استقصاء تقني

٢٨ - يعد إرسال فريق للاستقصاء التقني، لتقييم الظروف في الميدان وجمع المعلومات التقنية والسوقية بشأن حالة المطارات وقدراتها ومرافق النقل الأخرى ومدى توافر الخدمات واللوازم المحلية، شرطا أساسيا لنشر أفراد عملية حفظ السلام. وعليه، فقد أرسلت فريقا للاستقصاء التقني إلى ليبرفيل وبرازافيل في ٢٥ تموز/يوليه، بعد التشاور مع أعضاء مجلس الأمن.

٢٩ - وفي غابون أجرى الفريق استقصاء شاملا لمطارات ليبرفيل وفرانسفيل، والتقى بممثلين عن الطرفين الكونغوليين وممثلين عن لجنة الوساطة الوطنية في ليبرفيل، كما استقبل الفريق وزير الخارجية ووزير الدفاع في غابون.

٣٠ - وفي جمهورية الكونغو، التقى أعضاء الفريق في اجتماع مشترك بالرئيس ليسوبا والجنرال ساسونجيسو، والسيد كوليلاس، فضلا عن كبار الضباط العسكريين لكلا الطرفين وتفقد أعضاء الفريق خط المواجهة المعروف باسم "الشريط الأخضر"، الذي كان يمتد في ذلك الوقت من مطار مايا مايا إلى نهر الكونغو مروراً بالحي التجاري والسكني المركزي. وخلال عملية التفتيش هذه، تعرض الفريق لتبادل لإطلاق النار لمدة طويلة.

٣١ - وأنهى الفريق أيضا استقصاء كاملا للمطارات ولهيكل أساسية وقدرات تشغيل وتوريد أخرى ذات صلة في البرازيل وفي بوانت نوار. وقد اطلع وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد برنارد ميه، مجلس الأمن في ٨ آب/أغسطس على النتائج التقنية والعسكرية التي توصل إليها الفريق.

٣٢ - ووجد الفريق أن الحالة الإنسانية في برازافيل تشكل كارثة حيث شرد ما لا يقل عن ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة من السكان من أصل ٩٠٠ ٠٠٠ نسمة، وما قد ينتج عن ذلك من أخطار سوء التغذية وتفشي الأمراض.

٣٣ - وأوفدت بعد ذلك خبيرين عسكريين إلى المنطقة لمساعدة السيد سحنون على تقييم الظروف العسكرية والأمنية في برازافيل.

خامسا - الحالة الإنسانية

٣٤ - شمل القتال في برازافيل قصفا مدفعيا وجويا عشوائيا لأحياء أهلة بالسكان مما أسفر عن خسائر فادحة في الأرواح، وأضرار مادية جسيمة وتشريد أعداد كبيرة من السكان. ويخشى أن يكون عدد الضحايا قد وصل الآن إلى عشرات الآلاف بينما يعتقد أن ما لا يقل عن ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة من السكان قد شردوا داخلها. وقد سجل ٣٣ ٠٠٠ لاجئ كونغولي في مخيم كينكولي خارج كينشاسا وهم يتلقون مساعدة تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٣٥ - وطوال فترة النزاع بكاملها وقعت أعمال نهب واسعة النطاق للمتاجر والمساكن والمكاتب والمستودعات. ففي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، اقتحم مرتكبو أعمال النهب المقر الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في برازافيل، وسرقوا ما يقرب من ٥٠ عربة وألحقوا أضرارا بالغة بالوثائق والبيانات الحاسوبية لوكالات متنوعة تابعة للأمم المتحدة وتسببوا في ضياع سجلات طبية لا يمكن تعويضها كانت واردة من مختلف أنحاء المنطقة الأفريقية. وتقدر التكاليف الإجمالية لهذه الخسائر وعمليات السرقة بملايين الدولارات.

٣٦ - وقد أصبحت برازافيل ومناطق عديدة في الشمال معزولة عن موارد الأغذية والضروريات الأساسية الأخرى لعدة شهور. وتبدو الآثار البارزة للحرب والتشرد والازدحام جلوية بين صفوف السكان، بما في ذلك النقص في التغذية والملابس، وسوء تغذية الأطفال وتفشي الأمراض المعدية.

٣٧ - وبسبب الحالة الأمنية، يصعب جدا الوصول إلى معظم أنحاء جمهورية الكونغو. وقد تم إجلاء جميع الوكالات التابعة للأمم المتحدة من العاصمة. وليس هناك أي وجود دولي دائم في البلد باستثناء بوانت نوار. ونتيجة لذلك، فإن المعلومات بشأن الحالة الإنسانية سطحية للغاية.

٣٨ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، شرع برنامج الأغذية العالمي في تنفيذ عملية واسعة النطاق لتوزيع الأغذية في بوانت نوار. وتقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بتقديم المساعدة الصحية الطارئة للسكان المشردين في بوانت نوار بالاشتراك مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة أطباء بلا حدود. وقد توقفت برامج المساعدة الطارئة المحدودة في الجنوب بعد اشتداد حدة القتال خلال اسبوع ١٣ تشرين الأول/أكتوبر.

٣٩ - ولأسباب أمنية كان الوصول إلى المناطق الشمالية من البلد، حيث يوجد العديد من اللاجئين القادمين من رواندا ومن زائير السابقة، محدودا جدا. وحتى عهد قريب، وفرت منظمة أطباء بلا حدود ولجنة الصليب الأحمر الدولية خدمات صحية أساسية في بعض المناطق. على أن لجنة الصليب الأحمر الدولية لم تصل إلى الشمال منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغت سلطات كينشاسا منظمة أطباء بلا حدود أنه لم يعد باستطاعتها نقل الموارد من كينشاسا إلى برازافيل. وما برحت مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدم المساعدة إلى ما يقرب من ٨ ٠٠٠ لاجئ رواندي في منطقة لوكوليل على نهر الكونغو. وبالإضافة إلى المخاطر الأمنية الجسيمة التي تتعرض لها هذه المنظمات، فإن شراء ونقل اللوازم أصبح مشكلتها الرئيسية.

٤٠ - ويتوقع أن تزداد الحالة تدهورا خلال الأسابيع القادمة مع حلول موسم الأمطار. وبالنسبة لمئات الآلاف من الأشخاص الذين لا ملجأ لهم، ستزداد ظروفهم المعيشية مشقة بشكل لا يطاق؛ وسوف تنتشر الأمراض بشكل أسرع وتتعرض عمليات الإغاثة. وبالإضافة إلى ذلك، وفد على عدة قرى في الشمال أعداد كبيرة من الأشخاص المشردين داخليا، بما يصل أحيانا إلى ضعف عدد السكان الأصليين. وسيكون لذلك أثر فادح على الأمن الغذائي لتلك القرى.

٤١ - ويتوقع أن ترجع أعداد كبيرة من الأشخاص المشردين إلى المدينة بسرعة إذا بقيت برازافيل هادئة. وبما أن الهياكل الأساسية للمدينة قد دمرت عمليا، فإن الحالة سوف تقتضي مساعدة خارجية لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان العائدين. وفي هذا السياق، ستقوم الأمم المتحدة بمهمة إنسانية للتقييم السريع والبدء في عمليات الإغاثة في أقرب وقت ممكن. وبعد أن يتم تحديد المتطلبات العاجلة، سيوجه إلى مجتمع المانحين الدوليين طلب للتمويل.

سادسا - التخطيط لحالات الطوارئ

٤٢ - في ضوء تطور الحالة، وضعت إدارة عمليات حفظ السلام، بناء على تعليماتي، وبالتعاون وثيق مع البلدان المحتمل أن تساهم بقوات على النحو المبين أعلاه، مجموعة من الخطط لحالات الطوارئ من أجل إيفاد عملية محتملة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو. وقد تم التخطيط على افتراض سيادة بيئة مواتية

بمعنى أن طرفي النزاع سيوافقان على نشر قوة للأمم المتحدة، وأن يتم على المستوى الاستراتيجي على الأقل، وقف لإطلاق النار، وأن يوافق الطرفان على وضع المطار تحت سيطرة الأمم المتحدة ويبدوا استعدادهما للتوصل إلى تسوية سياسية.

٤٣ - وفي جلسة غير رسمية، عقدت في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، أحطت أعضاء مجلس الأمن علما بشكل موجز بآخر خطة وضعت مباشرة قبل ورود التقارير التي أشارت إلى أوجه التقدم الضخمة التي حققتها قوات ساسو نغويسو. ورهنا بما يأذن به مجلس الأمن اقترحت أن يتم في مرحلة أولى نشر بعثة متقدمة تتخذ من لبيرفيل مركزا لقيادتها. وستتوخى الخطة بعد ذلك، حسب مقتضيات الحالة، القيام على مراحل، بنشر قوات لحفظ السلام في برازا فيل وفي المواقع الشمالية الاستراتيجية الثلاثة بوانت نوار وإمفونندو وأواندو وواسو.

٤٤ - بيد أن التطور السريع للحالة منذ ذلك الحين، دفعني إلى المزيد من استعراض الخيارات المتاحة لمشاركة الأمم المتحدة. فإذا كانت جمهورية الكونغو قد أصبحت تخضع الآن بالفعل لسيطرة قوات الجنرال ساسو نغويسو وذلك هو واقع الحال فيما يبدو، فقد يتطلب الأمر على ما يبدو إعادة تركيز جهود المنظمة. ثم إن الإعلان من ناحية أخرى بصفة رسمية عن وقف المعارك لا يضمن في حد ذاته عودة الأمن إلى البلد. فمن المتوقع أن تظل الحالة العسكرية في جمهورية الكونغو مضطربة بعض الوقت نظرا لوجود ميليشيات مدججة بالسلاح وغير منضبطة، فضلا عن تدفق الأسلحة والعتاد إلى البلد، دون حسيب أو رقيب، خلال النزاع، وعليه، سينصب التركيز الآن في وضع الخطة على الحاجة الماسة لتسهيل تقديم المساعدة الإنسانية في بيئة لا تزال تنذر بالانفجار. وسنظل أيضا على استعداد للقيام عند الطلب بوضع خطط للمساعدة في نزع أسلحة الميليشيات وتسريح أفرادها.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٤٥ - من شأن استمرار النزاع في جمهورية الكونغو، ولا سيما استمرار تدخل القوات الأجنبية، أن يهدد السلم والأمن الإقليميين. ومن واجب منظومة الأمم المتحدة أن تتصدر الجهود المبذولة للتخفيف من معاناة شعب جمهورية الكونغو مع الاستمرار في دعم الجهود التي يبذلها الرئيس بونغو، واللجنة الدولية للوساطة والسيد سحنون الممثل الخاص للأمم المتحدة/ منظمة الوحدة الأفريقية، لإيجاد حل للحالة السياسية هناك.

٤٦ - وتستدعي الحالة أن تتخذ تدابير عاجلة وأخرى طويلة الأمد على السواء. ويشكل البيان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (S/PRST/1997/47)، بداية مفيدة في هذا الصدد.

٤٧ - وقد أصبح من الضروري متابعة نداء المجلس لوقف الأعمال القتالية وسحب القوات الأجنبية. وفي هذا الصدد شدد المجلس على أهمية التوصل إلى تسوية سياسية ومصالحة وطنية ووضع ترتيبات تؤدي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة وتشارك فيها جميع الأطراف. كما تتطلب الحالة الإنسانية المتدهورة، التي يأسف لها مجلس الأمن، اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان تسليم المساعدة الإنسانية دون قيد أو شرط على أساس ضمانات تقدمها جميع الأطراف بشأن سلامة السكان المدنيين وأمن العمليات الإنسانية.

٤٨ - وفي هذا الصدد، أنه مع الارتياح بأن الجنرال ساسو نغويسو قد أعرب للسيد سحنون عن استعداده السماح للوكالات الإنسانية بدخول البلد وتيسير دخولها إلى برازافيل وأنه ذكر أن قواته قد شرعت فعلا في إعداد المطار لذلك الغرض.

٤٩ - وقد أكد الجنرال ساسو نغويسو اعتزامه الدخول في حوار مع جميع القادة السياسيين لوضع ترتيبات انتقالية لحكم البلد. كما ذكر أن الفترة الانتقالية ستستغرق مدة معقولة تنتهي بإجراء انتخابات حرة ونزيهة. ويفاد بأن الجنرال ساسو نغويسو سلم بأنه سيحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي لإصلاح أحوال البلد وتنظيم تلك الانتخابات. بيد أن القلق يساورني إزاء تقارير تشير إلى أن أفرادا من قواته أصدروا بيانات تنطوي على التهديد والوعيد. وإذني أناشد جميع المعنيين أن يعلنوا طي صفحة العنف وأن يتصرفوا بروح من المصالحة الوطنية.

٥٠ - وقد نشأ عن الخسائر الفادحة التي ألحقها بالعاصمة القوات المسلحة التابعة للأطراف الكونغولية في الأشهر الأخيرة، أن أصبح الأمر يتطلب برنامجا كبيرا للتعمير والإصلاح. وأعتزم السعي إلى معرفة آراء المانحين المحتملين بشأن الدور الذي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة والمانحين الثنائيين أن يضطلعوا به في تعبئة الموارد اللازمة لبرنامج من هذا القبيل، وفي المساعدة على تنفيذه ومما يمكن الاضطلاع به بالتوازي مع جهود المعونة الإنسانية المقدمة في حالة الطوارئ.

٥١ - وفي حالة ما إذا طُلب إلى الأمم المتحدة تقديم مساعدة للعمل على ضمان سلامة وأمن العمليات الإنسانية، فأنا على استعداد لوضع خطط لإرساء وجود للأمم المتحدة على النحو المناسب. وسأخذ أيضا الاستعدادات للمساعدة في تنفيذ برنامج للمصالحة الوطنية يفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة تشارك فيها جميع الأطراف.

٥٢ - ويعكف السيد سحنون على استكشاف سبل بلوغ تلك الأهداف. وفي ضوء تقاريره، سأعود إلى مجلس الأمن ببيان أكثر تفصيلا عن الاحتياجات المتعلقة بالإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ، وبالمساعدة الانتخابية وبرنامج ممكن تنفيذه للإصلاح والتعمير.

- - - - -